العدد (2069) السنة الثامنة - الأثنين (14) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

ملايين سيد مهدي

إحسان شمران الياسري

يحلو للعم أبو صالح، أن يستخدم الأرقام بلا رادع أو حساب، لمجرد إقناعك بأهمية ما يتحدث عنه.. ولا يمكنك الاعتراض، إذ يسوء الامر، وتصبح هدفا سهلا لتقييماته غير المُنصفة:

– انت شتفتهم يا بويه، أمس كمّلت القراعة الخلدونية!!

فاذا اعترضت، وقلت بين الجد والضحك:

– يمعود عمي ابو صالح يا قراعة الكشرة، آنه عندي ماجستير.

– الحمد لله.. شنهي ماجرتيس.. چا قحط شهايد.. وروح أبوي لوما القالون، هسه آنه ماجرتيس من عين باچر..

وطبعا يصبح النقاش على هذا المنوال عقيماً وبلا جدوى، خصوصاً عند الإصرار على تسمية الشهادة هكذا، ويجمعها جمعا غريبا (شهايد).. أو إذا أضاف بلا مبالاة، وتعال:

– همسه إحنه بالغرية يجي عدنا مليونين مثغف عدهم شهايد الماجرتيس أحسن منك.

والملايين عند أبو صالح مفاتيح لكل الكلمات والوعود والاماني و(الوعيد).. ويندهش الناس من مقدرته في (نثر) الارقام بعد ابتكارها في حُلل و(شكابين).

وأنا لست نادماً على نقل هذه الحكايات من عمق ريفنا الجميل، لأدفع القارئ بعيداً عن بغدادَ والمدن والمجالس والهمرات والوزراء والقُضاة، والبرلمان والوعود التي تأتي ولا تأتي.. لنكون في بيوت الطين، بأسوارها، و(مراحات) الهوش والغنم، ومجالس السمر حيث تستقيم الجلسات بمباهج أبي صالح وهو يطوّع الأرقام أنّى شاء.

ولم تولد الارقام من مَنابت الارض التي نُحصي سُنبلَها ونصطاد في أنهارها وسواقيها، بل من ذلك الركام الهائل من الدراية (غير المنتجة) بالحقائق الرقمية، ومن نظرية (خلي ياكلون بجال خالهم)، فنسمعها ونكوّن عنها ثقافتنا (الشخصية) في الاستدلال بها..

فمن الطبيعي أن تسمع من صاحبنا إياه جملاً رقمية على نحو:

وروح والدك، بس بهذا الصيف آنه صارف على ام صالح حوالي سبعمية مليون دينار ببسي وشربت.. أو :

وروح خالك، يعني هذا ابني صويلح ياكل كباب بمليون دينار يومية بالحي..

وبعيداً عن (أبو صالح)، يتذكر العديد من القراء الأعزاء، الموقف الجميل للفنان الهائل (يوسف العاني) في واحدة من أجمل التمثيليات، يوم جاء مخموراً لبيته فجراً، فوجد الجيران أمام بيته..

وإذ أبلغوه أن ابنته (على ما أذكر) شربت نفطاً ونقلوها للمشفى، سألهم باهتمام السكران:

شكد شربت.. ربع، نص ربع؟!!

ihsanshamran@yahoo.com

المـــادة الـثـانـيـة أو مـعـضـلـة الـثـورة

بعد أن أسقطت الشرعية الثورية المصرية رأس النظام، كان المفترض سقوط الدستور الذي قام عليه و أضاف إليه و حذف منه و رقعه وبهدله وعدّله مرات النظام السابق ، الذي يبدو أنه لم يسقط بعد، و أنه سيظل غارسا أنيابه في الفريسة لآخر لحظة ممكنة، حتى لو غير تكتيكاته مع تحولات يتحول فيها هذه الأيام المخفي إلى علني، بتحالف فاشية الإقطاع العسكري مع الفاشية الدينية، حيث للدين سلطانه و مكانه لدى شعوبنا خاصة ، و يمكن استثماره انتهازياً حسب الحاجة لإخراس قول الجماهير أمام قول الإله، بالإبقاء على الدستور الشائه المعيب المهين مع بعض التعديلات التي تخدم حلف الفقيه والسلطان وحدهما.

سيد القمني

تعالوا نتذكر تكتيكات حلف الفقيه و السلطان المرتبطة بما يحدث الآن، فالمادة (٧٧) بالدستور المصري التي تعطي للرئيس مُددا مفتوحة للحكم، قد تمت بمعرفة الإخوان و الدكتور صوفي أبو طالب و الرئيس المؤمن أنور السادات، و بمباركة من أهل الدين جميعا في مشارق مصر و مغاربها مقابل أمرين واحد نظري و الثاني عملي، كان النظري هو إلقاء التشريع بالكامل في أيدي سدنة الدين بإضافة الألف و اللام القاطعة لنص البند الثاني في الدستور لتتحول المادة:"الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع "، إلى "الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع". أما الأمر العملي فهو إطلاقهم على مصر و مؤسساتها وهيئاتها وإعلامها و تعليمها، و بعد أن روّعوا المصريين وهدموا أفراحهم و كسروا تماثيلهم ودعروا فنونهم وكفروا تاريخهم الفرعوني وأدخلوهم تحت خيام الحجاب والنقاب، أنقضوا على شريكهم الأول الذي أعطاهم مصر وشعبها ، و نحروه على منصته في يوم نصره ، وهو الشأن المعتاد مع الإخوان وكل فرقهم على تعدد أسمائها الحركية، الإنقضاض على الشريك عند أول فرصة، و خيانة العهد فعل معلوم مكرر ومُقدس للإسلام السياسي، عبر تاريخنا الطويل، منذ فجره الأول بجزيرة العرب الذي شهد كل ألوان نقض العهود .

اليوم يتمسك الإسلام السياسي وبكل قوته بدستور الفساد، للإبقاء على المادة الثانية تحديدا و التي وقفوا جميعا صفا مرصوصا و ترسا واحدا لها، وأكد القطب الإخواني عصام العريان أنها مادة فوق دستورية، فإذا كان الدستورهو قول كل الشعب و الناس، فما فوقه لا يكون سوى الإلهي، فهي مادة إلهية، رغم أنه لم يرد لا في القرآن و لا في الحديث شيء عن الدستور و نظام الحكم دستوري أو غير دستوري، ناهيك عن أنه لو كان ذلك صحيحا فلا يجوز لإنسان إذن تحكيم هذه المادة باسم الإله ، و إنما على الإله أن يحكم بنفسه مباشرة لأنه لا أحد يزعم أن يملك توكيلا منه للعمل نيابة عنه في الأرض ، أو أنه الفاهم الأوحد لمراد الله دون بقية المسلمين .

والأغرب و(ليس غريباً مع انتهازية الإخوان) أن يتفق الإخوان مع طرح النظام (وليس غريباً مع انتهازية النظام و رخصه) على تعديل مواد بعينها أهمها المادة (٧٧) التي رقص لها الإخوان من قبل زمن السادات حتى كادوا ينصّبونه خليفة لولا خشيتهم من إعطائه صلاحيات مطلقة يبطش بهم بموجبها، و هو ما جعلهم يستعجلون الموقف فبطشوا به أولا.

و إصرارهم على هذا التعديل هو لصرف النظر تماما عن فكرة سقوط الدستور بالشرعية الثورية الشعبية و ضرورة وضع دستور مدني جديد ، و هو التعديل الذي لا يسمح لرئيس الجمهورية بأكثر من ولايتين، و هو أمر على المستوى السياسي محمود و مطلوب ، لكن موقف الإخوان منه عبر الزمنين موقف راقصات مبتذل رخيص و انتهازي.

فإذا كان الإخوان يسمون أنفسهم بالمسلمين تميزا عن غيرهم بالالتزام بقواعد الإسلام، فإنهم يعلمون يقينا أن الإسلام لا يعرف مُدة لحكم الإمام إنما يعرف أن الإمام يبقى مدى الحياة و عقوبة الخارج عليه هو القتل، و أنه لا معارضة في صحيح الإسلام، و أنه لا ديمقراطية وأنه " إذا بويع لخليفتين فاقتلوا أحدهما" ، و أن هناك فرقة واحدة ناجية هي التي ستحكم و ٧٢ عداها هلكى، و ليس في الإسلام برلمان و لا مجالس نيابية، فيه البيعة التي هي إقرار إذعان من الناس لمن يستطيع بغلبته و شوكته الوصول إلى سدة الملك أو الخلافة، فيجلس أولا وتتم البيعة ثانيا، و فيه الشورى أي أخذ النصيحة من الحاشية و المختصين، وله أن يعمل بها أو لا يعمل، و لم يحدث أن عمل بها أحد من الخلفاء حتى الأربعة الراشدين ذاتهم. أبو بكر شاورالصحابة بشأن مانعي الزكاة، فأشاروا بعدم قتالهم وعلى رأس المشيرين عُمر، فلم يأخذ بمشورتهم و أعلن القتال، الخليفة عمر شاور مجلسه في شان خروجه على رأس الجيش لحرب الروم، تسعة قالوا نعم و عبد الرحمن بن عوف قال لا، فأخذ بما قال عبد الرحمن بن عوف، ... وهكذا. حتى سقوط الخلافة، و لم يحدث في تاريخ الإمبراطورية الإسلامية أن تم تبادل السلطة سوى بالخنجر أو بالسيف أو بالسم أو الاغتيال ناهيك عن الحرق و السمل و الصلب.

فإذا كان الإخوان يريدون تطبيق الشريعة ويُصرون على المادة الثانية من الدستور فإنهم لا يفعلون فعل الشريعة (الآن على الأقل) و إن كانوا سينظرون في تطبيقها في ما بعد، فيما قال قطبهم (سعد الكتاتني)، وهو ما يعني أن ما يفعلونه اليوم هو خروجهم على مبادئ الشريعة و تبنيهم مبادئ الكفرة الفجرة مثل روسو وفولتير ومونتسكير وغيرهم، حتى يتمكنوا من الحكم، وحينها سيتم تطبيق حدود الشريعة. هم لا يقبلون تطبيقها الآن لأنها لو طبقت الآن لوجب قطع رقابهم بميدان التحرير لخروجهم على السلطان، والزيادة للدين ماليس فيه ، والقول بما يخالف معلوما من الدين بالضرورة ، لكنهم سيطبقونها علينا إن شاء الله عندما يتربعون كما قال الكتاتني.

وإن تمسكهم بالمادة الثانية مع إعلانهم أنهم مع الدولة المدنية أمر شائه و كوميديا سوداء، فالمدنية تعني عدم وجود أي نصوص أو بنود أو حتى كلمات دينية بالدستور، و ما إصرارهم عليها إلا لعقيدتهم بأنه لا يجوز مساواة المسلم بغير المسلم من المواطنين، و لأنها سبيلهم الدائم للسيطرة على المجتمع سواء بالحكم المباشر أو بالتحالف مع من يحكم باسمهم .

إن دستورا يصنف أبناء وطنه و يرفع دينا وأصحابه على دين آخر و ينحاز لطائفة دون أخرى هو دستور فاشي بامتياز و جدارة.

كان قراري الشخصي مع ثورة الغضب (اللوتس)٢٥ يناير/ هو عدم الظهور في الإعلام و لا التعليق ، لأن الأمر كله قد صب بيد شباب مصر، و أنه يكفيني عن بُعد أن أسدي نُصحا قد يُصيب و قد يُخطئ، مع ما رأيت من وعي نافذ و فهم سديد لمعنى المدنية عند شبابنا المبهرين. واكتفيت ببرقيات تراوحت مدا وجزرا مع ما يحدث على الأرض. رأيت وجوها فاشية دموية في التحرير وسط الثوار و قلت لا بأس فهم زيادة عددية مطلوبة و أن شبابنا قادر على فرز الطيب من الخبيث، ثم جاءت جمعة النصر كارثة بعد أن تسلمها صفوت حجازي وقرضاوي و غيرهما، ليُصلوا بالناس الجمعه في الميدان، مُطفئين نور اللالئ الثمينة من شبابنا، مُعلنين الاستيلاء على الثورة. و تلاحقت الكوارث، فتقرر السماح بدخول المنقبات إلى المدن الجامعية مما يفتح أبواب الفتن الجنسية و السماح بدخولهن الامتحانات مما يفتح أبواب الغش على مصراعيه ، كما تقرر منح حزب الوسط الإخواني دون كل بقية الطلبات الحزبية شرعية الوجود، و شكل المجلس العسكري لجنة لتعديل الدستور و ليس لوضع دستور جديد، دخلتها الوجوه الإخوانية الفاشية عن اختيار عمدي، و من المفارقات المدهشات أن الدكتور علاء الأسواني الذي أحترمه وأقدر ثوريته ووطنيته لم يجد حرجا في القول أن جهات أجنبية تشجع الأقباط ضد المادة الثانية بالدستور، فيالهول ما قال؟ و هل هو بذلك يتسق مع نفسه بمطالبته بدولة تامة المدنية؟ لذلك أهيب بشجاعته ليراجع موقفه من المادة الثانية في دولتنا المدنية المرتقبة، ولأننا ما زلنا ننتظر منه المزيد من العمل.

خطابي هنا أوجهه لشبابنا، وأنا مجرد مواطن نفر، فلا أنا أستاذ و لا قائد ولا زعيم لأحد، مُجرد مواطن يرى أولاده في التحرير يُعيدون له الفخر بوطنه بعد أن كان يشعر بالعار، و يُعيدوا إليه الكرامة بعد الشعور بالقنوط و المهانة، و لم يستثمر ثورتهم بالمرة، بل دعمها بقوة و نشر رأيه وموقفه مع أول ساعة فُتِّح فيها الإنترنت .و لأني أعلم أن كلامي يتجاوز سقف أي رئيس تحرير و حساباته داخل مصر حتى الآن، و حساسيات معروفة سببها حملات الإسلام السياسي ضدي تشويها و تمزيقا، رأيت أن النشر في الفضاء الافتراضي هو مساحة حريتي الكاملة.

أبنائي أولاد العزة والشرف، إن الإسلام دين وليس سياسة، وإن كانت له سياسة فقد كانت خاصة بالنبي الكريم (ص) و زمنه وحده، وان هذه السياسة مر عليها أكثر من ألف و أربعمائة عام ، و هي سياسة أفراد و ليست قدرا سماويا، فلم يأت نص مُقدس يُحدد لنا نظام الحكم و الدولة و آلياته و شكله و دستوره و ليس لدينا سورة الدولة ولا حديث الدستور، و رفض النبي أن يكون ملكا وهو صيغة نظام الحكم زمانها بل و أكدت الآيات أن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها، وأنه عندما أرسل لهرقل الروم دعاه للإيمان بالإسلام وليس لإقامة دولة إسلامية في بلاده، وأنه عندما أرسل سليمان لملكة سبأ أرسل يدعوها للإسلام و ليس لتغيير نظامها الشبه ديمقراطي (الملأ) لتحويله إلى دولة إسلامية، ناهيك عما أضافه الحديث والفقه من بعد للإسلام، بما يجعل تحكيمه في السياسة اليوم كارثة تُلقي بنا في ثقب التاريخ الأسود ونحو الهلاك. فأكد أن درء الفتن (الثورات) مقدم على جلب المصالح، و سلطان غشوم خير من فتنة تدوم، و الشرط الوحيد لخلع الحاكم أن نرى منه كُفرا بواحا بأصل من أصول الدين، و أن الخروج على الحكام حرام بإجماع المسلمين حتى لو كانوا فسقة فجرة، و من فعلها فإنه يموت ميتة جاهلية، وأن عليه أن يسمع للأمير و إن ضرب ظهره و أخذ ماله ولا يجب أن تسأل الحكومة عن حقوقك إنما إذا سألت فاسأل الله.

وهذا كله يفسر لكم موقف شيخ الأزهر والمفتي، ومحمد حسان الذي حيا (لله) كلمات الرئيس مبارك المباركة واعتبر التظاهرات أفعالا مخزية يختلط فيها الرجال بالنساء، والشيخ صفوت حجازي –الذي خصص ساعة بقناة الناس من قبل يجأر لسيده رئيس الجمهورية ويقبل أيديه ليثأر للإسلام من سيد القمني، والزغبي الذي رآها فسادا لفرق ضالة، ولا ننسى وجدي غنيم الذي قال نصا: "عندنا شورى ، مافيش ديمقراطية، إحنا مالنا ومال الديمقراطية؟ اللحمة بتاعتنا خرفان وبقر و بط و وز، و رايح تمسك في الخنزير؟عندنا الشورى أجيب الخنزير من بره ليه؟ ماعندناش مُعارضة في الإسلام،مافيش حاجة اسمها مُعارضة، الديمقراطية دي كلها عك في عك".

و أيضا لكم أن تلحظوا أنه بعد نجاح ثورتكم قد انتكس كل هؤلاء عن إيمانهم و تخلوا عن دينهم و قواعده ليؤيدوا ثورتكم ويسلبوها منكم ثم يعودوا مرة أخرى إلى حرفيتهم النصية ليطبقوها علينا.

أبنائي شباب التحرير:

أعلم ان الأمر شديد الحساسية ،لكنه مصيركم و مصير مصر كلها على محك تاريخ لا يحتمل التمحل بحساسيات دينية، لأن أصحاب هذه الطروحات لم تكن لديهم أي حساسيات من التقلب ذات اليمين و ذات الشمال و من الموقف إلى نقيضه و من الإيمان إلى اللا إيمان و بالعكس،و إخوانكم شعب تونس العظيم لم يتوقف إلا هُنيهات ليهب المرة تلو الأخرى ليفرض وجوده و شروطه الشرعية ، حتى لا تضيع دماء الشهداء و المعاناة الطويلة هدرا،لتصب بيد الفاشيات الدينية في النهاية، فإن وصلتكم رسالتي فانظروا ما أنتم فاعلون و ميدان التحرير ليس عليكم ببعيد.

العـلـمـانـيـة

سعياً لوعي ينفتح على مديات تنويرية هي من مستلزمات البناء الديمقراطي الجديد، وتحصيلاً لفائدة الاطلاع على تجارب العالم في الارتقاء بالانسان وحقوقه، تعيد آراء وأفكار نشر كتاب العلمانية، على حلقات، للكاتب غي هارشير وبترجمة رشا الصباغ.

غي هارشير
ترجمة: رشا الصباغ

(الجزء الثامن)

البلدان ذات التقليد البروتستانتيّ

تجسّد البلدان ذات التقليد البروتستانتيّ مثل بريطانيا العظمى والدانمرك، من جهتها، منطق الدنيوة حقّ التجسيد.

إذ لا تزال الكنيسة هناك تتمتّع بوضع رسميّ (كنيسة (مقرّرة) في إنكلترا، وكنيسة دولة في الدانمرك)، الأمر الذي يلاحَظ من خلال تواجدها، بطرق شتّى، في قلب مؤسّسات الدولة الرسميّة. هذا لا يتنافى بطبيعة الحال مع حريّة ضمير تامّة عُزّزت بالتدريج في جميع البلدان الديموقراطيّة الحديثة. ولكن حريّة كهذه لا تشكّل العنصر التحرّريّ الأوحد في مواجهة كنيسة رسميّة: فهذه الأخيرة نفسها قد شهدت انفتاحاً في الآن نفسه الذي كانت فيه بقيّة المجتمع تتحرّر، كما أنّ معارك التحرّر السياسي الكبرى قد مرت عبرها كذلك. حتى أننا لن نجد، في تلك البلدان، الإلتباس الذي كنا نتحدث عنه آنفاً، والذي يتمثّل بأوضح صوره في المؤسّسات البلجيكيّة: فـ (أصحاب الفكر الحرّ) ليسوا في طليعة حركات فصل السياسة عن تصوّرات الخير.

ولكن هذا الوضوح في مستوى الفاعلين في المعركة (جميع مواطني أية دولة حديثة مسؤولون عن المثل الأعلى (العلماني) بالمعنى الواسع، أي أنّه لا وجود لدولة حَكَم لا تحترم التصوّرات الخلافيّة للحياة الصالحة) يعوّض، بالمقابل، بتواجد للكنيسة البروتستانتيّة (أو لأحد أقسامها، وهو الأنغليكاني في إنكلترا) في مستوى الدولة نفسه. بعبارة أخرى، بما أنّ الكنيسة قد تمّت إجمالاً دنيوتها، شأنها شأن بقيّة المجتمع، فإنّ تلك البلدان لم تجد نفسها مضطرّة لأن (تفصل) عن الدولة مؤسسةً كانت ربّما ستعتبرها غير ليبرالية، أي بالإجمال معارضة لمسيرة تحرّر الإنسان والمواطن المميَّزة لحضارة حقوق الإنسان. لقد حافظت تلك الكنيسة إذن على وضع (رسميّ) لا يخلو هو ذاته، بالطبع، من لَبْس: فمن الصعب التأكيد أنّ ملّة محض خاصّة يمكن أن تكون على قدم المساواة تماماً مع ملّة أخرى تشارك في عمل الدولة نفسها.

١- المملكة المتّحدة- الكنيسة الانغليكانية في إنكلترا، (رسميّة مقرّرة) (الكنيسة المشيخانيّة رسميّة في اسكوتلاندا، أما في إيرلندا الشمالية وبلاد الغال فلم يعد هناك من كنيسة رسميّة).

ماذا تعني الـ (الكنيسة الرسميّة)؟ الملك هو رأس الكنيسة و(حامي حِمى الإيمان). خمسة وعشرون أسقفاً يمثّلون هيئة الأساقفة الأنغليكانيّة في مجلس اللوردات؛ كما تشكّل مجامع الكنيسة جزءاً من الهيئات التشريعية، إلخ. ولكن الكنيسة الأنغليكانيّة تابعة، بالمقابل، للدولة: إنها تخضع لنوع من التحكّم البرلمانيّ. فالكنيسة ليست (كنيسة دولة) بخلاف الوضع في الدانمرك، حيث تشكّل هناك إحدى دوائر الدولة؛ وهي (تكاد) لا تتمتع بامتيازات بالنسبة للأديان الأخرى. ولكن ينبغي التمييز بين مشكلة الكنيسة الرسميّة التي لم تعد موضع نزاع اليوم في إنكلترا، ومشكلة الحريّة الدينيّة التي كانت مثار العديد من الصراعات. لقد اعترف قانون ١٦٨٩ حول التسامح بحريّة جزئيّة للبروتستانت (اللاامتثاليّين).

وفي عام ١٨٢٨ تمّ تعزيز حقوق هؤلاء البروتستانت، ثمّ أصبح الكاثوليك، في عام ١٨٢٩، مواطنين كاملي الحقوق. تحرُّر (البابويّين) هذا لم يتمّ من تلقاء ذاته: إذ إنّ جون لوك Locke في كتابه رسائل حول التسامح، استثنى بخاصّة أولئك الذين، بخضوعهم لروما، لا يمكن أن يكنّوا، في رأيه، ولاءً خالصاً للسلطة المدنيّة. وفي عام ١٨٥٨ تمّ تحرير اليهود كذلك تماما. ولكن ثمّة أمراً غريباً لا بدّ من الإشارة إليه هنا: فقد اتّسع قانون التجديف، الذي كان يعني في الأصل الأنغليكانيّة فحسب، اتّسع ليشمل كنائس مسيحيّة أخرى، ولكنه لم يسر، مثلاً، على الإسلام: وهذا للمفارقة ما أنقذ سلمان رشدي من تهمة التجديف التي وجّهها الإسلاميون له.

كما لم تنف المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان لدى إصدارها قرار وينغروف تطابق هذا القانون مع الاتفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان. بالنسبة لحقل التعليم، تتلقى المدارس التابعة لمختلف الطوائف الدينيّة مساعدة ماليّة من الدولة؛ والتربية الدينية، في التعليم العامّ، مؤكّدة. أمّا حالة إيرلندا الشمالية فهي، بكلّ تأكيد حالة خاصّة، ذلك أنّ النزاعات (الطائفيّة)- بين البروتستانت والكاثوليك- قد تمخّضت هناك عن أعمال عنف رهيبة.

٢- الدانمرك- الكنيسة اللوثريّة في الدانمرك (تتمتع... بدعم الدولة)، بموجب الدستور. وزير الشؤون الكنسيّة يديرها، بينما يمارس مجلس النوّاب والمحكمة العليا سلطتها التشريعية والقضائية. كما يعتبر الأساقفة والقساوسة الرعويّون موظفين حكوميين. يمكن للمرء في الدانمرك أن يُعفى من ضريبة الكنيسة بالتصريح بعدم الانتماء إليها. ولا تزال مسائل الوضع المدنيّ من مهمّات الكنيسة اللوثريّة، في حين اعترف بإحدى عشرة ديانة أخرى، الأمر الذي يعني أنّ هذه الديانات يمكن أن تتلقّى دعماً ماليّاً لنشاطاتها الاجتماعيّة ولكن ليس من أجل ممارسة العبادة في حدّ ذاتها. الواقع أنّ الكنيسة اللوثريّة أصبحت، للمفارقة، كنيسة دولة لضمان أفضل للحريّة الدينيّة: فالدولة تكفل التعدّدية في داخل الكنيسة اللوثريّة وكذلك استقلال المؤمنين عن الإكليروس، والرعاة عن الأساقفة. ليس هناك إذن من إدارة مركزيّة للكنيسة: أي أنّ الكنيسة (داخل) الدولة، وقد تحوّلت إلى أحد مرافق دولة الرعاية الإلهيّة.

٣- السويد- يكفل دستور ١٩٧٥ السويديّ حريّة الضمير. وقد كانت الكنيسة الإنجيليّة اللوثريّة الكنيسة الرسميّة حتى صدور قرار فصل الكنيسة عن الدولة الذي أصبح ساري المفعول في عام ٢٠٠٠. ولا تزال الكنائس تتلقّى مساعدات ماليّة من الدولة.

٤- فنلندا- يكفل الدستور حريّة الضّمير. وهناك كنيستا دولة، الكنيسة اللوثريّة الإنجيليّة والكنيسة الأورثوذكسيّة (١٪ من السكان). كما يُعطى تعليم خاصّ بملتيّ الدولة في المدارس العامّة، ولكن يمكن لمن يرغب من الطلاّب الاستعاضة عنه بدرس عامّ في الدين وفي الفلسفة.

III - التعدّدية المذهبية أدّت سمة التعدّدية المذهبيّة للمجتمع في بلدان مثل هولندا أو ألمانيا إلى تسويات من غير أن تتركز المعركة على خصم واحد.

١- هولندا- الحريّة الدينيّة في هولندا واسعة جداً. كانت الكالفينيّة لدى تشكيل الأقاليم المتّحدة (ضدّ إسبانيا الكاثوليكيّة)، هي الملاط الذي عمل على تمتين الهويّة الوطنية. ولكنّ تعدّد الانتماءات المذهبيّة البروتستانتيّة هيّأ الظروف في القرنين السابع عشر والثامن عشر لتعدّدية معيّنة، ولو أنّ فكرة التسامح نفسها قد نجمت بالأحرى عن أوساط الإنسانويّين (التي تدعونا للتفكير بإيراسموس) وعن البروتستانت الليبراليّين (الأرمينيّون١، هوغو غروتيوس، إلخ.).

ولكن الكالفينيّة بقيت مهيمنة. إن إنشاء (الجمهوريّة الباتافية٢) تحت ضغط فرنسي في عام ١٧٩٥ فصَل الكنائس عن الدولة وأعلن المساواة بين جميع العبادات، الأمر الذي كان تحرّر الكاثوليك أحد نتائجه الأساسيّة.

وقد أكّد دستور ١٨٤٨ المساواة بين العبادات كما أكّد حقيقة أن (أي مجتمع دينيّ ينبغي أن يدير شؤونه الخاصّة بنفسه)٣. كان الكاثوليك والليبراليّون حتى ذلك الوقت حلفاء في معركة الكفاح من أجل فصل الدولة عن البروتستانتيّة (عن الكالفينيّة أساساً). ولكن اعتباراً من عام ١٨٦٠ أدّت مسألة المدرسة إلى بثّ الفرقة بينهم. ومنذ ١٩٠٠ حتى ١٩٣٠، حكم البلاد في أغلب الأحيان ائتلاف مسيحيّ.

أمّا النزاع المدرسيّ فلن يسوّى وفقَ مبادئ القرن التاسع عشر الليبراليّة: إذ اعترف دستور ١٩١٧ بالمساواة بين المدارس الرسميّة والخاصّة وبتمويل السلطات العامّة لها بنسبة ١٠٠٪.

كان نظام المدارس المنفصلة التعدّديّ هذا يصبّ في مصلحة المدارس الدينية. ولكن القصد في الوقت نفسه كان عقد تسوية تُحل السلام، عبر إعلان مبادئ الحريّة والمساواة للجميع. تجسّدت مثل تلك التسوية في (التقسيم الدعاميّ verzuiling)) للمجتمع الهولندي، وهو تقسيم أكثر راديكاليّة من شبيهه في النظام البلجيكي. إنها تتضمّن، بصورة لا سبيل إلى المماراة فيها، رؤية (تطبيقيّة النزعة) للحياة الاجتماعيّة بخلاف النموذج الفرنسيّ الداعي إلى وحدة الجمهوريّة و(خصخصة) المذاهب: (مشروع كهذا يفترض أنّ أيّ تصوّر للحياة يصلح كإطار موحّد جامع لجميع جوانب الوجود الفرديّ ("من المهد إلى اللحد")، التي سيتعيّن أن تعاش داخل الدعامة المعنيّة. ولئن لم تكن هولندا هي الوحيدة التي جرّبت هذا النظام، فهو نادراً ما بولغ فيه إلى هذا الحدّ... إذ إنّ لكلّ من الكاثوليك والبروتستانت والاشتراكيين نقاباتهم الخاصّة، ومشافيهم، ونواديهم الرياضيّة، وصحفهم، بل وحتى محطاتهم الإذاعيّة والتلفزيونيّة.) ولكن اعتباراً من ستينات القرن الفائت بدأت حواجز الفصل في هذا النظام تتداعى بسرعة.

إذ راح عدد متنام من البروتستانت يرفض التماهي في دعامّة، وتمت دنيوة المجتمع، وتغيّرت الدعامة الكاثوليكيّة بسرعة فائقة، كما تطوّرت (الحساسيّة الإنسانويّة): فشكّلت الرابطة الإنسانويّة (Humanistisch Verbond، المؤسّسة في ١٩٤٦) (مستشارين إنسانويّين) لتقديم المساعدة في الجيش والمشافي والسجون. وفي عام ٩٥٢ أسّس الاتحاد الإنساني والأخلاقيّ الدوليّ (IHEU)): الذي كان ناشطاً للغاية في البلدان الأنغلوساكسونيّة، وهو يعمل اليوم بفعاليّة في بلدان أوروبّا الشرقيّة. وقد أسهمت هذه العوامل كلّها في إحداث تحوّل تدريجيّ للنظام الهولنديّ إلى نموذج أكثر (علمانيّة)، بالمعنى الفرنسيّ للتعبير.

٢- ألمانيا- تشكّل ألمانيا النموذج الثاني لدولة متعدّدة الطوائف، وسندرسه بإيجاز هنا.

لقد غيّرت الثورة الفرنسيّة ونابليون الوضع القائم، الذي ظلّ مستمرّاً منذ معاهدة وستفالي Westphalie (١٦٤٨)، بين البلدان البروتستانتيّة والكاثوليكيّة. إذ خضعت الممتلكات الكنسيّة لعمليات استملاك، كما قُوِّضت الكنيسة الكاثوليكيّة. لم يقف الكاثوليك مكتوفي الأيدي إزاء ما حصل، واستطاعوا التوصّل إلى إدخال الحريّة الدينيّة في دستور ١٨٤٨. عندما تمّ توحيد ألمانيا (دون النمسا الكاثوليكيّة)، غدا الكاثوليك أقليّة؛ علاوةً على أنّ بسمارك شنّ عليهم حرباً لا هوادة منها: تلك التي دعيت بالحرب الثقافيّة Kulturkampf.

وقد أفرزت هذه السياسة نتيجة مناقضة عـزّزت، كـردّ فعل، من سلطان الكنيسة الكاثوليكيّة (وحزبها: الـ Zentrum) على الشعب. أمّا البروتستانتيّة، وإن كان قد اخترقها تيّار ليبراليّ، فقد أسهمت من ناحية أخرى في تشكيل (الروح البروسيّة) وفي الإذعـان للسلطة (مـبـدأ الطاعة Obrigkeitprinzip).

حال هذا الوضع دون تشكّل اتّحاد للمسيحيّين في مواجهة التحديث (كذاك الذي ظهر في هولندا بين ١٩٠٠ و١٩٣٠). ولكنّ الصعود القويّ للحزب الاشتراكيّ- الديموقراطيّ، المعارض الشرس لتدخّل الإكليروس في الشؤون العامّة، كان قادراً على الإيهام بإمكان انتصار تيار معاد للدين. غير أنّ شيئاً من هذا القبيل لم يحصل.

في بدايات الجمهوريّة، التي أُعلنت في ١٩١٨، طبّقت الحكومة الاشتراكيّة سياسة معارضة لتدخّل الإكليروس في الشؤون العامّة، قابلتها الكنائس بردّة فعل عنيفة جعلت من وضعها في نهاية المطاف ضمن إطار دستور فايمار Weimar شديد الملاءمة لمصالحها. فقد اعترف دستور فايمار بالحريّة الدينيّة وبحياد الدولة؛ وغدت الكنائس (هيئات للقانون العامّ). لقد كفّت عن كونها كنائس دولة، وأمست (كنائس الشعب) (Volkskirchen) الناس جميعهم أعضاء فيها، باستثناء من يعلن انسحابه صراحةً؛ أضحى حقّ تأسيس الجمعيّات معترفاً به، وكانت الكنائس تجبي (ضريبة كنيسة) كما أبقي على التعليم الدينيّ في المدارس المختلطة المذاهب. صوّت الحزب الكاثوليكيّ للدستور، برغم من أنّ الكاثوليك كانوا، كمعظم الجماعات الدستوريّة، معادين للجمهوريّة. بعد ١٩٤٥، أصبح الحزبُ الاشتراكيّ الديموقراطيّ الحزبَ المهيمنَ مرّة أخرى. ولكن الكنائس لعبت دوراً في تشكيل الهوّية الديموقراطيّة الجديدة لجمهوريّة ألمانيا الاتّحاديّة (RFA).